DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

نظريــة العوامــل النــحوية عنـد ابـن الخشــاب فــي كتابـه "المرتجل فــي شرح الجمل"

م.د. مصطفى عبدالله هلال الدوسري
قسم المحاسبة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الانبار، العراق
البريد الالكتروني: Mustafa.adball@uoanbar.edu.iq

الملخص

تهدف هــذه الدراسة إلــى مناقشة منهج النحــاة العــرب الأوائل فــي العوامــل النــحوية، ففكــرة العامل النــحوي استوجبت تقديرات تُضاف إلــى التركيب أو تعدل بــه إلــى صورة أخــرى؛ لذا توقف النحــاة عند النصوص والشواهد التي ورد ظاهرها مخالفاً للقواعد الأصول المطَّردة التي أُستنبطت واعتمدت، وحاولوا توجيهها باستخدام التأويل والتقدير ليجعــلوها مُتَّسِقة مع القواعد ومن هــذا المنطلق تتعدد أهداف هــذه الدراسة، ويمكن تلخيصها فــيما يأتي

1- الإدلاء بتلكم الدراسة التحليلية لتُبيــن الفكر النــحوي الذي انتهجه "ابـن الخشــاب" فــي إثبات العوامــل النــحوية وتقريرها.

2- عرض طرق العلــماء ومنهجهم فــي التعامل مع تلك النظريــة والرد عــلى كل الأقوال الواردة للوصول إلــى أرجح الأقوال.

3- الرغبة فــي عرض طرق ومنهجية العلماء لاكتشاف الآراء النــحوية لتلك النظريــة وإيضاح تأثير تلك النظريــة عــلى علوم العــربية الأخــرى.

الكلمات المفتاحية : العوامل النحوية، ابن الخشاب، شرح الجمل، الاراء النحوية .

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

The Theory of Grammatical Factors according to Ibn al-Khashab in his book "The Improvised Explanation of Sentences"

Dr. Mustafa Abdullah Helal Aldwsary
Accounting Department, Administration and Economics College, University of Anbar, Iraq
Email: Mustafa.adball@uoanbar.edu.iq

ABSTRACT

This study aims to discuss the approach of the first Arab grammarians in grammatical factors. Therefore, the grammarians stopped at the texts and evidences whose appearance was contrary to the rules of the steady origins that were derived and adopted, and tried to direct them using interpretation and appreciation to make them consistent with the rules. From this standpoint, the objectives of this study are multiple, and they can be summarized as follows:

1. Presenting this analytical study to show the grammatical thought adopted by "Ibn Al-Khashab" in proving and determining grammatical factors..
2. Presenting the methods of scholars and their methodology in dealing with this theory and responding to all the sayings received in order to reach the most likely sayings..
3. The desire to present the methods and methodology of scholars to discover the grammatical opinions of that theory and to clarify the impact of that theory on other Arabic sciences.

Keywords: grammatical factors, Ibn al-Khashab, explanation of sentences, grammatical opinions.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين؛ وبعد

الحمد لله الذي علم بالقلم، وله الحمد أن تفضل علينا بنعمه، وعلمنا مما لم نكن نعلم، والصلاة والسلام على الرحمة المهداة النبي الأشرف، رمز العطاء وأفصح من نطق بالضاد، سيدنا محمد النبي العربي، وعلى آله وصحابته الأخيار، وعلى من سار على دربه من الأبرار، أما بعد:

تُعدُّ دراسة مناهج العلماء في كتبهم وشروحاتهم وإعرابهم للقرآن، واختياراتهم وترجيحاتهم النحوية، استدراك أحدهم على الآخر نوعا من أهم الدراسات؛ لِمَا تشتمل عليه من آراء مهمة؛ لذا كان موضوع هذا البحث " العوامل النحوية عند "ابن الخشاب في كتابه المرتجل في شرح الجمل" وذلك لدراسة ومناقشة منهج هذا الكتاب القيم والوقف على تلك الخلافيات النحوية القيمة والتَّرجيح بينهما، وعرض رأي " ابن الخشاب" في العوامل النحوية وطرق الاستدلال له، واستدراكه على العلماء، وهذا لأهميته الكبيرة، وبيان هذا الجهد الكبير الذي بذله في كتابه، فالبحث يدور في فلك عالِم جليل له باع في علوم العربية كلها ومناقشة أقواله يُحقق إثراء للباحث والقارئ على حدٍّ سواء، وكان من أهم العلماء وآراءه تعد من أقيم الآراء النحوية ويدل على ذلك ما جاء عنه في بعض المسائل النحويَّة والصرفية، ومن ثم كثرة استدراكاته عليها.

أهمية الدراسة:

اهتم النحاة العرب بفكرة العامل، وأقاموا أبواب النحو على فكرة أنه لا بد من عامل ومعمول في كل تركيب، كما تجلو أهمية هذا الدراسة من خلال طرحها لفكرة مهمة للغاية، والتي تتمثل في عرضها للعوامل اللفظية المؤثرة في الإعراب، ولا يخفى على أحد ما للإعراب من أهمية بالغة، فتلك النظرية كما سيتقرر مواكبة لتطور النحو منذ النشأة والاكتمال، ولا تقل أهمية عن علم النحو ذاته، فتلك النظرية طريقا مهما لتسهيل علم النحو على الدارس ووقايته من اللحن اللساني في الإعراب، ومن هنا جاءت فكرة اختياري للموضوع.

أسباب اختيار الموضوع:

جاءت أسباب اختيار هذا الموضوع متعددة، ولعل أبرز هذا الأسباب:

1- قلة الكتب التي تتحدث عن الآراء التي تتغير وتتأثر بسبب نظرية العامل، ومؤدى تلك النظرية عند من قال بإثباتها.

2- المكانة المتميزة التي احتلتها تلك النظرية عند علماء العربية، ولاسيما بعد الاعتراض وبذر أولى بذور التجديد النحوية، وما قام به النحاة من شروح على كتب النحاة وما استدركوه عليها، وما بسطوه من آراء، وكان لها صداها العظيم في حقل الدراسات النحوية فيما بعد.

خطة الدراسة:

تنقسم هذا الدراسة إلى الآتي:

أولا: التمهيد:

ويشتمل على:

التعريف بنظرية العامل وأهميتها.

ثم مبحثان:

المبحث الأول: العوامل اللفظية القياسية

المبحث الثاني: العوامل السماعية

الخاتمة: وتتضمن النتائج، وقائمة المصادر والمراجع.

التمهيد:

الأصل أن لكل علم مجموعة من القوانين التي لا يحيد عنها، وتسمى تلك القوانين بالنظام فلكل علم إذًا مجموعة من القوانين يطلق عليها النظام، وهذا النظام هو الحاكم الأول لدى العلماء على العلم،

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

والنظـام النـحوي لها مقومات لا يحيد عـنها ولعل تلك المقومات التي اصطلح عليها علـماء النـحو لا تحيد عـن:

أولا: مجموعة من المعـــاني النـحوية التي تعم جميع الأبواب والتي يسمونها معاني الجمل أو الأساليب وهو النظـام البنائي الأول للعرف النـحوي.

ثانيا: مجموعة من المعـــاني النـحوية الخاصة أو معاني كل درس بنفسه كباب الفاعل، والمفعول، والإضافة، وغيرها[1].

ثالثا : مجموعة من العلاقات التي تربط بيـن المعـــاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبـها لبيان المراد منـها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص "وتحتها فروع"، والنسبة "وتحتها فروع"، والتبعية "وتحتها فروع أيضًا"، وهـــذا العلاقات فـي الحقيقة قرائن معـنوية عـلى معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعـــولية [2] .

رابعا : ما يقدمه علـــما الصوتيات والصرف لعلـــم النـحو من دلائل ونظريات تفيد في الوقوف على المعاني النحوية، ومباني التقسيم ومباني التصريف، ومباني القرائن اللفظية[3] .

وهـــذا النظم التي قام عليها علـــم النـحو ترتبط ببعـضها ارتباط الأصابع فـي الكف فلا تكاد تنفصل أبدا ولـكن قد يعتريها بعـض القرائن التي تقد تتواجد وقد تغيب عـن النظـام النـحوي فهي ليست بثابتة الوجود ولا شكَّ أن للعامل النـحوي تأثيـراً كبـيرا عـلى النـحو وعـلى الإعراب ومن هـــنا انطلقت أسباب اختياري للموضوع.

ولفكـرة العـامل النـحوي فلسفتها وقوانينها؛ من ذلك اعتبار النحـــاة بعـض العوامـل أصلاً كالافعـال، وبعـضها فرعـاً كالأسماء والحروف، وبعـض العوامـل أقوى من غيرها، وغير ذلك من آراء النـحـــاة التي يُمكن الاطلاع عليها بشكل واسع فـي كتب النـحو، ولم نذكرها فـي هـذا الموضـع لأنها ليست بذي صلة وثيقة بالتحويل.

والعـامل فـي الاصطلاح هو: "ما يوجب أن يكون إعراب اللفظة رفع أو نصب أو جر أو جزم[4]، وقسّموا العوامـل إلـى صنفـين؛ أولاً: عوامل معـنوية مثل: الابتداء، وثانياً: عوامل لفظية مثل: الافعـال والأسماء التي تنوب عـنها وغير ذلك.

وقد اهتم النحـــاة بنظريـة العـامل والمعمـــول وكلاهما مما ثار حوله الجدل حديثا وقديما فنظريـة العـامل والمعمـــول هي من أعمدة نظريات النـحو والتي قامت بدور ليس بالهين فـي إرساء دعائم النـحو، وبالرغم من الخوض الكبـير فـي نظريـة العـامل والمعمـــول بيـن الرفض والقبول والتوسع فـيها،

فلقد أكـــثر النحـــاة[5] الحديث عـن نظرية العـامل وجعله تفســيرا للعلاقات النـحوية وهو عندهم يبنى عليه التفسيرات النحوية كلها، وبنوا عـلى القول بـه فكرتي التقدير والمحل الاعرابـي، ووصل الحال ببعـضهم جعل تلك العوامل معدودة بأعداد كبيرة كمن أوصلها لمائة عامل، كما صنع عبد القاهر الجرجاني حيث أوصل عدد العوامـل فـي النـحو إلـى مائة عامل، ومن النحـــاة من تناول نظريـة العـامل بالرفض وكـــان هـذا مذهـب بعـض النحـــاة " كـ "ابـن" مضـــاء، فقد رفض تلك النظريـة واتهمها بأنها من التأثر بالفلسفة والمنطق[6] .

نظريـة العـامل النـحوي بيـن القبول والرفض :

قد سبق أن تطرَّقنا فـي موضع من مواضع هـذا العرض المتواضع، إلـى تجذُّر نظريـة العـامل فـي النـحو العـربي؛ فقد عمَد أغلب النحـــاة بالاستناد والاحتجاج إلـى نظريـة العـامل مِن أجل تأكيد حقيقة نحوية ما غير أن هـذا لم يمنع مِن استهداف هـذا النظريـة والرد عليها، سواء بالإيجاب ، أو بالسلب والرفض فقد كـــانت هـــناك دعاوى كثيرة للرد عـلى نظريـة العـامل، فبعـض الباحثين اعتبروا " ابـن جني" ثائرًا عليها، وكذلك الأمر بالنسبة للفراء، فـي حين عد البعـض أن الجرجاني جاء بنظريـة النظم بدلًا عـن نظريـة العـامل، وتجمِع الدراسات عـلى أن " إبـن مضـــاء القرطبي" كـــان الصوت الجهوري ضد العـامل، أما فـي العصر الحديث فنجد ثلة من الباحثين، منهم: الأستاذ إبراهيم مصطفى ، تمام حسان ، مهدي المخزمي ، شوقي ضيف ، محمد عيد ، أنيس فريحة، محمد الكسار. ويروى أن أبا زكريا يحيى بن زياد الفـراء هو أول الثائرين عـلى نظريـة العـامل ، وهو مَن ألهم الدعوة عند " إبـن مضـــاء"، وقد بيـن البعـض أن مرد الفضل فـي هـذا يرجع إلـى أبي زكريا يحيى بن زياد الفـراء؛ فقد كـــان يدمج كـــان مع سائر الافعـال، وغير ذلك مما يدل عـلى رفضه لنظريـة العـامل ، ومن ثـم تأثر بـه " ابـن مضـــاء، فكـــانت الغلبة فـي الرجوع لـ "ابـن مضـــاء وذلك لكونه قد صرح برفض النظريـة فـي اكـثر من موضع، بل وقد ألف كتابا كاملا يرد فـيه عـلى النحـــاة ويصرح برفض تلك النظريـة أما الرافض الأول فهو " أبو زكريا الفـراء"[7] .

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

وجاءت محاولة "ابن مضاء القرطبي : تتركز محاولته أساسًا في كتابه "الرد على النحاة"، وقد حاول إلغاء نظرية العامل إلغاءً تامًّا، وقد صرح بأن قصده من هذا الكتاب أن يحذف ما يمكن الاستغناء عنه من النحو وكان يعني بذلك تلك النظرية، وهي نظرية العوامل النحوية[8]، أما عند " ابن الخشاب" فقد أقر بوجود العامل النحوي، وبين أن العوامل اللفظية ثلاثة أنواع، افعال وأسماء وحروف، وقال: " فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعان لها، ومحمولان عليها، ومشبهان بها، يدلك على أنها أصل في العمل أنك لا تجد فعلاً غير عامل إلا الأقل النزر، لإخراجه عن أصله لمعنى عرض له كما بينوه[9] "

المبحث الأول: العوامل اللفظية القياسية:

ونعني هنا بالعوامل القياسية؛ أي: الأسماء التي تعمل عمل الفعل في رفع الفاعل، أو نصب المفعول وخصصنا الرفع هنا للفاعل؛ لأن عامل الرفع في المبتدأ أو الخبر ليس عاملا لفظيا؛ بل هو في الأصح هو عامل معنوي، وتلك العوامل التي ترفع الفاعل أو تنصب المفعول تأتي على نوعين؛ وهما:

النوع الأول: ما يعمل في الظاهر، وهم: "المصدر واسمه المضافان للفاعل أو المفعول، واسم الفاعل وصيغ المبالغة التي تشبه باسم الفاعل في العمل والصفة المشبهة.

النوع الثاني: ما يعمل الرفع في المضمر، وهم: "المصدر المنون، واسم التفضيل، واسم الفاعل المضاف إلى مفعوله، وصيغ المبالغة المضافة إلى مفعولها.

أولا: إعمال المصدر واسمه في الفاعل والمفعول[10]:

ويُعرف المصدر: "اسم جارٍ على فعله ، عارٍ عن الزمن". فلأصل أن المصدر هو الاسم الدال علي الحدث المجرد غالبا دون دلالة علي زمان الحدث أو مكانه، ومعنى جريانه على فعليه : أنه يدل على دلالة الحدث ويشتمل علي كل الحروف الأصلية والزائدة التي يشتمل عليها الفعل الماضي المأخوذ منه، وهو يدل علي شيء واحد فحسب هو الحدث ويكون غالبا أمرا معنويا محضا لا حسيا، والأصل المجمع عليه أن المصادر أسماء رغم قيامها بوظائف الافعال، فقيامها بهذا الوظائف إنما هو علي سبيل الاستعارة من الافعال، ودليل ذلك أن المصادر تقع موقع الأسماء فتقع فاعلة أو مفعولة وغير ذلك من مواقع الأسماء، كما تدخلها العلامات الشكلية التي تخص بالدخول على الأسماء وتمتنع في الافعال كالتنوين و"ال"[11] .

صور المصدر العامل:

الأولى : أن يكون مضافا[12] :

ويعمل المصدر مضافا، فيضاف تارة لفاعله في المعنى، وتارة أخرى وإلى مفعوله في المعنى، مثل قوله تعالى: " فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشد ذكرا" (البقرة الاية 200) .

الثانية : أن يكون منونا[13] :

ومثال قوله تعالى : " "أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما "(البلد الاية 14) "فإطعام " مصدر منونا وفاعله محذوف و" يتيما" مفعوله.

وكقول الشاعر[13] :

" بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ..... أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمُقِيلِ"

والشاهد: قوله: "ضربٍ" وجه الاستشهاد: أنه مصدر منون، وقد عمل الرفع في فاعل محذوف و"رؤوس" مفعوله

الصورة الثالثة : المصدر المحلي بأل ومنه قول الشاعر[14] :

" ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أعداءَهُ ..... يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلْ"

ف " النكاية" مصدر مقترن بأل ونصب كلمة " أعداءه" مفعول به وفاعله محذوف، والأصل المتبع عند الجمهور أن المصدر المحلى بأل لا يعمل إلا شذوذا.

وقد ذهب " إبن الخشاب إلى أن المصدر يعمل الرفع كما يعمل النصب وقد نص "إبن الخشاب على إعمال المصدر عمل الفعل وقال: "وأما المصادر المعملة عمل الافعال فهي كل مصدرٍ قدر بـ"أن" والفعل،

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

وهو يعمل عمل فعله الذي أخذ منه....وللمصدر فـي أعماله أحوالٌ وخواص، فأحواله أنه لا يخلو من أن يعمل منكراً منوناً أو مضافاً أو معرفاً باللام، فإذا كـان منوناً وذلك أقوى أحواله فـي العمل ارتفع بـه الفاعل وانتصب بـه المفعـول[15]"

وظاهر الامر أن "إبن الخشـاب يخالف الجمهور ويذهـب إلـى أن المصدر يعمل معرفا بأل، وبيـن أنه قليل واستدل لذلك بقول الشاعـر[16] :

"لَقَـد عَلِمَتْ أولى المُغـيـرَةِ أَنَّنـي..... كَـررتُ فَلَم أَنـكُـل عَنِ الضَّربِ مَسمَعا"

ثانيا: إعمال اسم الفاعل[17] :

ويقصد هـنا بإعمال اسم الفاعل أن يقع عاملا عمل الفعل وهو أن يرفع الفاعل أو ينصب المفعـول أو غير ذلك، والذي يعـنينا هـنا ان اسم الفاعل عامل قياسي يعمل الرفـع فـي العمدة الذي هو الفاعل، ويقع ناصبا أيضا وسيأتي ذلك لاحقا.

صور اسم الفاعل[18]:

اولا : مقترن بأل الموصولة :

ويعمل عمل الفعل دون شروط نحو : "حضر الرجل الكاتب أخوه الدرس"، ف"الكاتب"، اسم فاعل وفاعله " أخوه " ومفعوله "الدرس ".

ثانيا : مجرد من أل والإضافة :

وحين يرد علي هـذا الـنحو يكون منونا مثل : " محمد كاتب أخوه الدرس " ف " كاتب " اسم فاعل مجرد من " أل " والإضافة منون فرفع الفاعل أخوه ونصب المفعـول " الدرس" .

ثالثا : اسم الفاعل المضاف:

مضاف إلي مفعوله فاسم الفاعل إذا كـان مستوفـيا الشروط كما فـي قوله تعالى : "*إن الله بالغ أمره*" (لطلاق الاية3) بتنوين "بالغ " ونصب "أمره " وبإضافة بالغ إلى أمره[19]. وقد ذهـب " إبـن الخشـاب إلـى إعمال اسم الفاعل فـي صوره السابقة التي أشرت اليـه وقـال: "ولما كـان الفعل أصلاً للاسم فـي الإعمال، والاسم أصلاً للفعل فـي الإعراب، أعمل من أسماء الفاعلين ما أشبـه الافعـال المحمولة عـلى الأسماء فـي الإعراب"[20] .

ثالثا: إعمال الصفة المشبـهة[21]:

وهي: الصفة التي استحسن فـيها أن تضاف؛ لما هو فاعل فـي المعـنى، وهي فـي الأصل اسم مشتق، يدل علي معـني مجرد، أي مجرد عـن الحدث وزمنه، نائب وصاحبـه ومن أمثلتها: "جميل – حلو – عظيم – جبان – شجاع – كريم" كـ"حسن الوجه"، و"نقي الثغر"، و"طاهر العرض".

إعمال الصفة المشبـهة:

الأصل أن إعمال الصفة المشبهة مقتصر على إعمالها في مرفوعها ولا تصل إلى نصب المفعول، أنها تدل على الثبوت فأشبهت الفعل اللازم الذي تصاغ منه، وهي تشبه أحيانا باسم الفاعل المتعدي فتصل إلى اسم وتنصبه ولكنه يسمى في هذه الحالة شبيه بالمفعول، ووجدوا الشبـه بيـنها وبيـن اسم الفاعل: أنها تدل عـلى الحدث وصاحبـه مثله، وأنها تقَبلَ التثنية والجمع والتذكير والتأنيث غالبا، ويشترط فـي عملها النصـب عـلى التشبيه بالمفعـول بـه: الاعتماد، كاسم الفاعل، معمـولها الذي يرفع عـلى الفاعلية لا بد أن يكون سببيا أي متصلا بضمير يعود علي صاحب الصفة المشبـهة إما لفظا أو معـني فلفظا نحو"محمد حسن وجهه " و" زيد طويل الوجه"

وهـذا المعمـول السببي له ثلاث أحوال إعرابية هي :

أولا: الرفـع : علي الفاعلية مثل: "هـذا رجل خلقه حسن " ف"حسن" صفة مشبـهة ورفعت الفاعل "خلقه".

ثانيا : الجر عـلى الإضافة : مثل "هـذا رجل حسن الخلق" ف"حسن" صفة مشبـهة و"الخلق" معمـولها المضاف اليـه، ومعمـولها المضاف هـنا يعرب فاعلا فـي المعـنى، مجرور لفظا مرفوع محلا.

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

وقد جمعت هــذا الأحوال كلها فــي: " رأيت رجلا جميلا وجهٌ، وجميلا وجهُه، وجميلا الوجهُ، وجميلا وجهًا، وجميلا وجهَه، وجميلا الوجهَ، وجميلَ وجهٍ، وجميلَ وجهِه، وجميلَ الوجهِ. ورأيت الرجل الجميلَ وجهٌ، والجميلَ وجهُه، والجميلَ الوجهُ، والجميلَ وجهًا، والجميلَ وجهَه، والجميلَ الوجهَ، والجميلَ الوجهِ، فهــذا ستة عشرة وجها وينضم اليــها ما يكون المعمــول فــيه سببيا مضاف إلــى سببي ووجوهه أيضا ستة عشر نحو: رأيت رجلا حسنا وجهُ أبٍ، وحسنا وجهَ أبٍ، وحسنَ وجهِ أبٍ، وحسنا وجهُ أبيه، وحسنا وجهَ الأبِ، وحسنَ وجهِ الأبِ، وأتاني الحسنُ وجهُ أبٍ، والحسنُ وجهَ أبٍ، والحسنُ وجهُ أبيه، والحسنُ وجهَ أبيه، والحسنُ وجهُ الأبِ، والحسنُ وجهَ الأبِ، والحسنُ وجهِ الأبِ[22].

فما يعــنينا هــنا الرفــع عــلى الفاعلية والجر لفظا والرفــع محلا، أما النصــب فسيأتي تفصيله فــي الباب القادم، والذي تبيــن هــنا أن الصفة المشبــهة ترفع الفاعل قياسا، إلحاقا لها بالفعل اللازم، وهي من العوامــل القياسية التي تعمل الرفــع فــي الفاعل بكثرة.

ما يلحق بالصفة المشبــهة [23] :

يعامل اسم المفعــــول واسم الفاعل أحيانا معامله الصفة المشبــهة إذا دلا علي الثبوت والدوام مثل " محمد طاهر القلب محمود السمعة " فـ "طاهر" اسم فاعل و"محمود" اسم مفعول فــي الأصل معمــــولا فــي المثال السابق معاملة الصفة المشبــهة

وكذلك الأسماء الجامدة المؤولة بالمشتق كقولك " تناولنا شرابا عسلا طعمه" فكلمة"عسلا" تدل علي الصفة المشبــهة لأنها بمعــني قولك "حلو" ولذا تعامل معاملته فــيجوز فــي معمــــولها "طعمه" الرفــع علي الفاعلية والنصيب علي التشبيه بالمفعــــول أو علي التميز والجر علي الإضافة مثل : " تناولنا شرابا عسلا طعمه أو عسلا طعما".

ومنه أيضا قول الشاعــر [24] :

" فَراشةُ الحِلْمِ فرعونُ العذَاب وإن ..... تَطْلُبْ نداه فكَلْبٌ دونه كَلِبُ"

والشاهد فــي البيت: تضمن الجامد فــيه وهو " فراشة" معــنى طائش، و " فرعون" معــنى "مهلك" أي تأويلهما بمشتق، وإعطاؤهما حكم الصفة المشبــهة فأضيفا إلــى المعمــــول.

وقد ذهــب "إبن الخشــاب إلــى أن الصفة المشبــهة تعمل عمل الفعل وهي أقل من سائر الأسماء لأنها تنحط عــنه فــي العمل، وقــال: " فتعمل لذلك الرفــع خاصة، ولا تنصب مفعولاً، فإن نصبت شيئاً فعــلى التشبيه، بالمفعــــول لا عــلى المفعــــول الصريح"[25] .

خامسا: أفعــل التفضــيل[26] :

هو اسم يصاغ للدلالة على أن اسمين اشتركا في صفة لكن أحدهما تفوق فيها على الآخر ويصاغ على وزن "أفعل" بالشروط نفسها التي يصاغ منها فعل التعجب.

حذف همزة أفعــل :

وقد ورد عن العرب حذف الهمزة من اسم التفضيل في بعض الأسماء مثل "أخير فيقال فيها خير، وأشر يقال فيها شر، وأحب يقال فيها حب وذلك كما فــي قراءة أبي قلابة[27]:

" سيعلــمون غدا من الكذاب الأشرّ"(القمر الاية 26) .

وبثبوت همزة " خير" فــي قول الشاعــر [28] :

بلال خير الـناس وابـن" الأخير

مثال حذف همزة "أحب" فــي قول الشاعــر [29] :

" مُنِعْتَ شَيْئًا فَأَكْثَرْتَ الوَلُوعَ بِهِ ..... وَحَبُّ شَيْءٍ إِلَى الإِنْسَانِ مَا مُنِعَا"

صور أفعــل التفضــيل[30] :

أولا : مجرد من "أل" والإضافة :

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

يجب أن يلتزم الإفراد والتذكير في جميع أحواله كما يجب دخول ‘‘من’’ جارة للمفضل عليه بعده نحو قوله تعالى : "*ليوسف وأخوه أحب إلي أبينا منا*"(يوسف الاية 8) فأفعل التفضيل هو " أحب" وقد التزم الإفراد والتذكير رغم أنه يعود إلي مثني " يوسف وأخوه" وجاءت بعده " من" التفضيلية وتقول :
" هند أجمل من أختها " فأفعل التفضيل هو " أجمل " قد التزم الإفراد والتذكير رغم أنه يعود في المعني إلي مؤنث وهو هند وجاءت بعده "من" التفضيلية.
ثانيا : أفعل التفضيل المقرون بأل :
يطابق صاحبه في النوع والعدد ولا تجيء معه ‘‘من’’ التفضيلية ولا المفضل عليه نحو : " *سبح اسم ربك الأعلى* "(الاعلى الاية 1) "العاملون هم الأفضلون"
ثالثا : أفعل التفضيل المضاف :

1- المضاف إلى نكرة : يجب أن تتوافر فيه الأمور الآتية: "امتناع مجيء "من" التفضيلية معه والمفضل، كون المضاف بعض المضاف اليه، إفراد "أفعل" وتذكيره، مطابقة المضاف اليه النكرة لصاحب أفعل في النوع والعدد نحو: "زيد أفضل رجل" "سعاد أفضل امرأة" "المحمدان أفضل رجلين" "المحمدون أفضل رجال".
2_ المضاف إلى معرفة : نوعان :
النوع الأول : ما يضاف ويبقي علي بابه فيقصد به الزيادة علي من أضيف اليه وهو يفيد معني المفاضلة يجب أن تتوافر فيه الأمور الآتية :
1. تجرد من " من" الجارة والمفضول في اللفظ
2. كون المضاف بعض المضاف اليه
3. جواز مطابقته لصاحبه وعدم مطابقته وعلي ذلك يمكن أن نقول : "محمد أعدل الأمراء" "المحمدان أعدل الأمراء" ويجوز في أفعل هنا المطابقة مثال : "المحمدان أعدل الأمراء" "المحمدون أعدلوا الأمراء"، وجاء علي المطابقة قوله تعالى: " وما نراك اتبعك إلا الذين هم أراذلنا"(هود الاية 27) وجاء علي غير المطابقة قوله تعالي "ولتجدنهم أحرص الناس علي الحياة" .
النوع الثاني : لا يراد به معني المفاضلة فهو تفضيل في الصورة دون المعني كقول العرب: "الناقص والأشج أعدلا بني مروان" ف" أعدلا " يؤول بما لا تفضيل فيه أي عادلاهم لأنهما لم يشاركهما أحد من بني مروان في العدل ويحتمل أن يراد أنهما زادا عن غيرهم زيادة مطلقة في العدل ومثال " الدين أولي الأصول بالتمسك " " أولي" يراد بها المفاضلة المطلقة فالدين هو الأحق بالتمسك.

عمل أفعل التفضيل الرفع في الفاعل قياسا[31] :
أولا: يعمل اسم التفضيل الرفع في الضمير المستتر على التشبيه له بالفعل، وذلك مثل قوله تعالى: ‘‘ سبح اسم ربك الأعلى’’(الاعلى الاية1) ، ففي ‘‘الأعلى’’ ضمير مستتر، وهذا الضمير محله الرفع على الفاعلية، واختلف النحاة وتنازعوا في إعمال اسم التفضيل الرفع في الاسم الظاهر، ومن أجازها حصرها فيما يسمى بـ"مسألة الكحل" مثل "مررت برجل أفضل منه زيد أو أفضل منه أنت " برفع " زيد" و"أنت" على أنهما فاعل لاسم التفضيل، ويكون المعنى على ذلك مررت برجل فاقه في الفضل زيد أو أنت، أما القياس المتفق عليه بين النحاة أن اسم التفضيل لا يرفع الاسم الظاهر وهذا هو القياس، وأجازوا ذلك فقط في: "مسألة الكحل" مثل " ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد " فلفظة" الكحل" تعرب فاعلا لاسم التفضيل، وقد اشترطوا لاطراد هذا بعض الشروط ومنها:

1. أن يجوز إيقاع الفعل مكان أفعل التفضيل، أي: أن يمكن إيقاع أحدهما ولا يتأثر معنى الجملة.
2. أن يكون نعتا لاسم جنس.
3. أن يسبق اسم التفضيل بالنفي
4. أن يرفع أجنبي، أي: لا يرفع الضمير، فلو رفع ضميرا في الجملة لا يمكن إعماله في الاسم الظاهر.
5. أن يكون هذا الأجنبي المرفوع مفضل على نفسه باعتبارين مختلفين

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

فـيمكن وقوع الفعل موقع أفعـل التفضـيل فتقول: "ما رأيت رجلا يحسن فـي عينه الكحل كحسنه فـي عين زيد"، و"الكحل" مفضل علي نفسه باعتبارين مختلفين باعتبار كونه فـي عين "زيد" فاضلا وباعتبار كونه فـي عين غيره مفضولا أي "الكحل فـي عين زيد أحسن من نفسه فـي عين غيره من الرجال" فـي غير مسألة "الكحل" المشهورة، فإنه يرفع فـيها الظاهر باطراد، وكذلك يرفع الضمير البارز عـلى لغة، فـي نحو: مررت برجل أفضل منه أنت، إذا لم يعرب "أنت": مبتدأ، ومثل هـذا رواية الحديث: "مَا مِنْ أَيَّامٍ الْعَمَلُ الصَّالِحُ فـيهَا أَحَبُّ إلـى اللهِ مِنْ هـذا الأَيَّامِ الْعَشْرِ"[32].

المبحث الثاني: العوامـل السماعية

أولا: عامل الرفـع فـي المبتدأ:

حكم رافع المبتدأ:

اتفقت كلمة النحاة على أن الذي رفع المبتدأ هو عامل معنوي، وهذا العامل قد اختلف عليه النحاة بين سبعة أقوال [33].

وكما بين أبو حيان أن مثل هـذا النوع من الخلاف مما لا طائلة منه، فهو لا يغير من اللفظ شيء ولا يغير حكا إعرابيا، والخلاف الذي يفيد هو الخلاف حول حكم لفظي أو معنى للجملة[34].

وبين المرادي شرح التسهيل: أن هذا الخلاف طول وأن أقوى الأقوال الشبعة المذكورة هو قول سيبويه، واستدل لذلك بعدة أدلة، منها:

أولا: إمكانية أن يرفع المبتدأ فاعلا، وهذا إن كان وصفا اعتمد على استفهام أو نفي، فهنا يرفع فاعلا أو نائبا للفاعل، فلو كان المبتدأ يعمل الرفع في الخبر لأدى ذلك أن يعمل في معمولين وهو ممتنع عند الجميع.

ثانيا: إمكانية وقوع المبتدأ جامدا، والجامد بالاتفاق لا يعمل الرفع في غيره، وكما أن الخبر يمكن تقدمه فالمبتدأ حينئذ لا يمكن أن يكون عاملا وه جامد متأخر في معمول متقدم.

ثالثا: إمكانية وقوع المبتدأ ضمير، والمضير بالإجماع لا يعمل في غيره، وقد ذهـب " ابـن الخشـاب" إلـى أن رافع المبتدأ عامل معـنوي، أما رافع الخـبر فهو عامل مركب من عامل معـنوي وعامل لفظي، فالخـبر رفع بالخـبرية وهو عامل معـنوي ورفع بالمبتدأ فعامل الرفـع فـي الخـبر عنده مركب[35].

ثانيا: الرفـع فـي الفعل المضارع:

والأصل أن العـامل فـي الفعل المضارع عند "ابـن الخشـاب حلوله محل الاسم خلاف للكوفـيين القائلين بأنه التجرد، حيث قـال: "والثاني من العـاملين المعـنويين المتفق عليهما. عامل الرفـع فـي الفعل المضارع، وذاك أن الرافع له عندهم وقوعه بنفسه موقع الاسم، كقولك: مررت برجل يكتب، ارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب، ثـم استمر هـذا حتى رفع الفعل بـهـذا المعـنى فـي كل المواضع التي يعرى فـيها من ناصب وجازم، وإن لم يقدر تقدير الاسم" [36].

ثالثا: عامل النصب فـي المفعـول بـه:

والمفعـول بـه هو: اسم الذي وقع عليه فعل الفاعل نحو " ضربت زيدا ".

ما ينصب المفعول به [37] :

الـنحويون عـلى أربعة مذاهب فـي ناصب المفعـول بـه

البصريون هو الفعل أو شبـهه وهشام الضرير من الكوفـيين ناصبـه الفاعل والفـراء ناصبـه الفعل والفاعل وخلف ناصبـه ما فـيه معـني المفعـولية أي كونه مفعولا

والصحيح ما ذهـب اليـه البصريون وبناء عليه فإن المفعـول بـه ينتصب بواحد من أربعة أشياء :

الأول : الفعل المتعدي

الثاني: الوصف كاسم الفاعل نحو " *إن الله بالغ أمره*" (سورة الطلاق الاية 3)، ويلحق بـه اسم المفعـول وصيغ المبالغة.

الثالث: المصدر نحو قوله تعالى : " *ولولا دفع الله الـناس بعـضهم*"(سورة البقرة الاية 251)

الرابع : اسم الفعل " *عليكم أنفسكم لايضركم* "(سورة المائدة الاية105) أي: ألزموا أنفسكم

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

وظاهر الامر أن " إبـن الخشـاب" يذهـب إلـى أن ناصب المفعـــول بـه هو الفعل المتعدي وما يعمل عمله . وهو رأي الجمهور كما سبق أن بيـنت.

رابعا: عامل النصـب فـي المفعـــول المطلق[38]:
وناصبـه عنـد الجمهور عدة أشياء وهي:
أولا: الفعل : نحو " قام قياما" و"نمت نوما" و"ضربت ضربا" ويشترط كما بيـنا سابقا أن يكون من لفظه ومعـناه أو من معـناه فقط.
ثانيا: المصدر الموافق له لفظا أو معـنا، أم اللفظي نحو" فإن جهنم جزآؤكم جزاء موفورا" (الاسراء الاية 36) ، نحو "فرحت باجتهادك اجتهادا حسنا " ، أو معـنى لا لفظا ، نحو: " يعجبني إيمانك تصديقا" .
ثالثا : الوصف وهو أنواع :
أولا: اسم الفاعل ، ويعمل اسم الفاعل النصـب فـي المفعـــول المطلق بكل أنواعه السابقة بشروطها، كاسم فاعل نحو قوله تعالي: " الصافات صفا"(سورة الصافات الاية 1) ، وقوله تعالـى : " والذَّارياتِ ذَرْواً" (سورة الذاريات الاية 3)، " فالسابحات سبحا"(سورة النازعات الاية 3) وقوله أيضا :" والسابقات سبقا"(سورة النازعات الاية4) وقد يكون من نفس المعـنى ، كما في: "والـنازعات غرقا" (سورة النازعات الاية 1).
والأصل هـــنا اشترط الإعمال وعدم الإلغاء بنفس الشروط المتقررة سابقا، فإن ألغي عمل فـيه فعل محذوف من جنسه.
ثانيا: اسم المفعـــول : أما اسم مفعول نحو " أنت مطلوب طلبا "، نحو: "البَيْضُ مَسلوقٌ سَلْقاً ".
وقد ورد قولهم بإعمال صيغ المبالغة إلحاقا لها باسم الفاعل ومن ذلك قولهم : " زيدًا ضرّاب ضربًا " ، و " أكّال أكلا " ، و " طبّاخ طبخا "
ومن ثـم فإن الجمهور منعوا أن ينصب المفعـــول المطلق بالصفة المشبـهة ولا باسم التفضـيل وأما ما جاء من قول الشاعـــر طرفة بن العبد[39] :

أَمّا المُلوكُ فَأَنتَ اليَومَ أَلأَمُهُم .... لُؤماً وَأَبيَضُهُم سِربالَ طَبّاخِ

فإن " لؤما" منصوبة بفعل محذوف إذ التقدير لؤمي لؤما وعدوه من الشذوذ .
وقد ذهـب "ابـن الخشـاب إلـى أن عامل النصـب فـي المفعـــول المطلق خمسة أشياء وهي الفعل والمصدر واسم الفاعل واسم المفعـــول وصيغ المبالغة ، وهو ما ذهـب اليـه الجمهور[40] .

عامل النصـب فـي المفعـــول له[41] :
واختلف العلـــماء فـي ناصب المفعـــول له عـلى أقوال:
أولا: جمهور البصريين إلي أن ناصبـه مفهم الحدث من فعل وغيره، وذهـب الزجاج والكوفـيين إلي أنه ينتصب انتصاب المصادر ثـم اختلفوا فـي ناصبـه إما فعل مقدر من لفظه نحو " جئت إكراما لك" جئت أكرمك إكراما لك ثـم حذف الفعل وذهـب الكوفـيين إلي أن ناصبـه الفعل المتقدم عليه، والأصل إن قيل هـذا فالوصف فالمصدر والوصف يقومان مقام الفعل بالاتفاق.
ثانيا: العـامل اللفظي القياسي الذي ينصب المفعـــول له :
أولا : المصدر تقول : إكرامك زيدا حبا له ، وسماعك الدرس رغبة فـي الـنجاح ، ومجيئك اليوم " وفـي الأمثلة السابقة نصب المفعـــول له بالمصدر السابق له عـند من قـال بجواز ذلك.
ثانيا: اسم الفاعل : وهو هـنا يعمل فـي كل صيغه عـلى الأصح ، فتقول : زيد القادم سماعا للدرس ، وزيد ضارب عمرا إهانة له ، والأصل أن اسم الفاعل لا يعمل هـذا العمل إلا بشروطه السابقة ، فإن كـان مُلغى فلا يعمل هـذا العمل ويكون المفعـــول له منصوب بفعل محذوف يفسره السياق وقد ذهـب "إبـن الخشـاب" إلـى أن ناصبـه الأصلي هو فعل من غير لفظه ، وما ينوب عـن الفعل [42].

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

الخاتمة وأهم النتائج:

في ختام هذا العمل أسأل الله سبحانه وتعالى أن ينال القبول، وأن يجعله خالصا لوجهه الكريم، أما أهم النتائج التي توصلت اليها فهي كالتالي:

أولا: العوامل القياسية اللفظية هي الأسماء التي تعمل في غيرها بالقياس، ويمكن أن تطرد من قولنا، بخلاف العوامل السماعية كأسماء الافعال وحروف الجر وحروف النداء وغيرها.

ثانيا: العوامل القياسية اللفظية هي: المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبه واسم التفضيل بشروطهم.

ثالثا: يعمل المصدر عند "ابن الخشاب" والجمهور الرفع والنصب، فيعمل الرفع في فاعل محذوف إن كان منونا ويعمل الرفع في الفاعل إن أضيف اليه وذلك بالشروط التي ذكرناها، ويقل أن يضاف المصدر إلى الفاعل ويكثر أن يضاف إلى المفعول.

رابعا: يعمل اسم الفاعل عند "ابن الخشاب" والجمهور عمل فعله، فيرفع الفاعل وينصب المفعول بشروطه التي أقررناها، وتكثر إضافة اسم الفاعل إلى المفعول به، وإن أضيف إلى ما حقه الرفع فهنا يحول اسم الفاعل إلى صفة مشبهة ويعامل معاملتها، وتشترك صيغ المبالغة مع اسم الفاعل في العمل والشروط، غير أن "ابن الخشاب لم يتطرق إلى الحديث عنها في العوامل.

خامسا: تعمل الصفة المشبهة عند "ابن الخشاب" والجمهور عمل الفعل اللازم الذي تصاغ منه، فتعمل الرفع في الفاعل ويجوز أن تضاف اليه، وتعمل النصب في الشبيه بالمفعول على التشبيه لها باسم الفاعل، ويجوز أن يقاس الاسم الجامد على الصفة المشبهة إن كان جامدا مؤولا بالمشتق.

سابعا: يعمل اسم التفضيل عمل الفعل اللازم وهو الرفع في المضمر، ولا يرفع الاسم الظاهر إلا في مسألة اصطلح عليها النحاة بمسمى "مسألة الكحل".

ثامنا: عامل الرفع في المبتدأ عند " ابن الخشاب" عاملا معنويا، وهو الابتداء أما عامل الرفع في الخبر فهو مركب عند "ابن الخشاب" خلافا للجمهور.

تاسعا: عامل الرفع في المفعول به عند "ابن الخشاب" هو حلوله محل الاسم وهو ما عليه جمهور البصريين، خلافا للكوفيين القائلين بأن عامل الرفع فيه هو التجرد.

عاشرا: عامل النصب في المفعول به عند "ابن الخشاب" هو الفعل المتعدي، وما ينوب عن الفعل المتعدي.

الحادي عشر: ينصب المفعول المطلق بالفعل الدال عليه من لفظه أو معناه، متعديا كان أو لازما، ويعمل هذا العمل أيضا المصدر والوصف النائب عن الفعل خلافا للصفة المشبهة.

الثاني عشر: يعمل النصب في المفعول له الفعل الدال عليه من معناه لا لفظه، وكذا المصدر وما ينوب عن الفعل وهو ظاهر كلام " ابن الخشاب"

الهوامش

1. ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها تمام حسان، (182) .
2. ينظر: النحو الوافي، عباس حسن، (314/1) .
3. ينظر: اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، (ص:178)، و نظرية القرائن في التحليل اللغوي، محمد بن سعيد ربيع الغامدي، (ص:31) .
4. ينظر: اللغة والكلام في التراث النحوي العربي، محمد بن ربيع الغامدي، مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، العدد3، المجلد34، 2006م،(ص:77) .
5. اللغة العربية مبناها ومعناها ، تمام حسان، (185) .
6. ينظر: الرّدّ على النحاة، ابن مضاء القرطبي، "طبع دار الفكر العربي" (ص: 27) .
7. ينظر: العامل والمعمول بين القبول والرد، حسين علي إبراهيم، دار النصر، ط1 ص (114) .
8. اللغة العربية مبناها ومعناها، تمام حسان، (163) .
9. المرتجل في شرح الجمل، لابن الخشاب، (ص: 116) .
10. ينظر إعمال المصدر في: شرح أبيات سيبويه، (21/1، وما بعدها)، وشرح الكافية لابن مالك، (1011/2، وما بعدها)، وتوضيح المقاصد للمرادي، (839/2، وما بعدها)، أوضح المسالك لابن هشام، (170/3، وما بعدها)، وشرح ابن

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

عقيل، (93/3، وما بعدها)، وشرح شذور الذهب للجوجري، (673/2، وما بعدها)، وشرح الأشموني للألفية، (198/2، وما بعدها)، وشرح التصريح، (3/2)، وشرح التسهيل لابن مالك، (106/3، وما بعدها) .

11. ينظر: إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس، (ص: 12) .
12. ينظر: أوضح المسالك لابن هشام، (172/3)، شرح ابن الناظم، (ص: 289) .
13. ينظر: اللمحة شرح الملحة، (358/1)، وأوضح المسالك، (172/3)، وشرح الأشموني، (199/2) .
14. البيت من بحر الوافر، وقد نسبه سيبويه للمرار بن منقذ، الكتاب(1/ 116) .
15. البيت من المتقارب، وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل، ينظر الشاهد في: المقرب لابن عصفور، (1/ 131)، والأشموني، (2/ 284)، والدرر (2/ 124) .
16. المرتجل، (ص: 240) .
17. المرتجل، (ص: 245) .
18. ينظر إعمال اسم الفاعل في: شرح أبيات سيبويه، (65/1، وما بعدها)، المفصل للزمخشري، (ص: 258، وما بعدها)، وشرح الكافية لابن مالك، (2/ 1027، وما بعدها)، وتوضيح المقاصد للمرادي، (849/2، وما بعدها)، وأوضح المسالك لابن هشام، (181/3، وما بعدها)، شرح ابن عقيل، (106/3، وما بعدها)، والنحو الوافي، (238/3، وما بعدها).
19. كلهم قرأ: بالغٌ أمرَهُ منونا، وقرأ عاصم وحفص والمفضل وأبان وجبلة وجماعة عن أبي عمرو: "بالغُ أمرِهِ". برفع بالغ من دون تنوين. وقرأ العامة بتنوين "بالغ"، ونصب "أمره"، قراءة عاصم وحفص ومن معهما على إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله "أمره"، وأما قراءة العامة، فعلى إعمال اسم الفاعل عمل فعله؛ لأنه بمعنى الاستقبال، فنصب "أمره" ولم يضف إليه. ينظر: البحر المحيط، (8/ 273)، والقرطبي، (18/ 161)، ومشكل إعراب القرآن، (2/ 384).
20. المرتجل، (ص: 236).
21. ينظر: إعمال الصفة المشبهة في: شرح أبيات سيبويه، (174/1، وما بعدها)، شرح الكافية الشافية لابن مالك، (1059/2، وما بعدها)، شرح ابن الناظم، (ص: 319، وما بعدها)، وأوضح المسالك لابن هشام، (218/3، وما بعدها)، وشرح التصريح على التوضيح، (45/2، وما بعدها).
22. ينظر: شرح الكافية لابن مالك، (1060/2)، وشرح ابن الناظم، (ص: 319-320)، وضياء السالك، (64/3).
23. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، (315/3)، وارتشاف الضرب لأبي حيان، (1920/4)، والمساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل، (412/2)، النحو الوافي، (285/3).
24. البيت من البسيط، واختلفوا في قائله، قيل: الضحاك بن سعيد، أو سعيد بن العاص، أو رجل من ولده، كما في معجم الشواهد (ص 45) ينظر الشاهد في: الأشموني (3/ 16)، وشرح التصريح (2/ 72)، والهمع (2/ 101)، والدرر (2/ 136).
25. المرتجل، (ص: 239).
26. ينظر: إعمال أفعل التفضيل في: شرح الكافية لابن مالك، (1126/2، وما بعدها)، شرح ابن الناظم، (ص: 347)، والتذييل والتكميل، (289/10، وما بعدها)، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لابن ناظر الجيش، (2696/6، وما بعدها).
27. ونسبت القراءة المذكورة في البحر المحيط (8/ 180) لقتادة وأبي قلابة، وفي المحتسب (2/ 299): "الأشر - بتشديد الراء - هو الأصل المرفوض؛ لأن أصل قولهم: هذا خير منه، وهذا شر منه: هذا أخير منه وهذا أشر منه".
28. هذا البيت من مشطور الرجز، وقد نسبه ابن جني في المحتسب (2/ 299) لرؤبة بن العجاج وبعضهم نسبه لذي الرمة، غيلان بن عقبة، صاحب فيه، يمدح بلال ابن أبي بردة بن أبي موسى الأشعري. ينظر الشاهد أيضا في: شرح التصريح (2/ 101)، والهمع (2/ 166) والأشموني (3/ 43)، والدرر (2/ 224).
29. هذا البيت من البسيط وهو للأحوص الأنصاري، وروايته في ديوانه (ص 153)
وزادني كلفا في الحبّ أن منعت ... وحبّ شيء إلى الإنسان ما منعا
والبيت أيضا في ديوان قيس «مجنون ليلى» بلفظ: «أحب شيئا»، (ص: 16).
ينظر الشاهد في: التذييل والتكميل (4/ 592)، والأشموني (3/ 43)، والهمع (2/ 166)، والدرر (2/ 224)
30. تنظر صور أفعل التفضيل في: شرح الكافية لابن مالك، (1126/2، وما بعدها)، شرح ابن الناظم، (ص: 347)، والتذييل والتكميل، (289/10، وما بعدها)، وتمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لابن ناظر الجيش، (2696/6، وما بعدها)، همع الهوامع، (154/3، وما بعدها)، النحو الوافي، (401/3، وما بعدها).
31. ينظر هذه الأعمال في: المقتضب للمبرد، (248/3)، والأصول في النحو لابن السراج، (131/1)، وتوضيح المقاصد، (943/2)، وأوضح المسالك، (267/3).
32. ينظر: الأشموني في شرحه على الألفية، (2/ 264)، والحديث في صحيح ابن حبان، (267/1).
33. ينظر: توضيح المقاصد (473/1) .

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

34. ينظر: ارتشاف الضرب (1506/3).
35. ينظر: شرح التسهيل للمرادي (242/1) .
36. المرتجل، (ص: 115).
37. ينظر شرح درس المفعول به في: شرح أبيات الكتاب للسيرافي (1/ 201، 272)، والمقتضب (2/ 238)، المحتسب (2/ 118)، وجمل الزجاجي (ص 211)، وشرح أبيات الجمل لابن السيد (ص: 276)، والأمالي الشجرية (1/ 367)، والمغني (2/ 699)، وشرح شواهده للسيوطي (2/ 972)، والهمع (1/ 165)، والدرر (1/ 144)، والأشموني (2/ 71) والتذييل والتكميل لأبي حيان، (2/ 1236).
38. ينظر: المفصل للزمخشري ، (ص : 55 ، وما بعدها) ، وتوضيح المقاصد ، (2 /644 ، وما بعدها) ، وأوضح المسالك لابن هشام ، (2 /181 ، وما بعدها) ، وشرح شذور الذهب للجوجري ، (2 /442 ، وما بعدها) ، والبحر المحيط (8 / 38) ، وتعليق الفرائد (1481) ، والهمع (1 / 187) ، والدرر (1 / 161) ، المقرب (1 / 177) ، وشرح المفصل لابن يعيش (2 / 16) ، والتذييل (3 / 192) .
39. ديوانه : 18
40. ينظر: المرتجل، (ص: 160).
41. ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ، (2 / 330 ، 331) ، والتذييل والتكميل أبو حيان ، (3 / 732) ، وأوضح المسالك (1 / 173) ، والهمع (1 / 194) ، والأشموني (2 / 122) ، معاني النحو ، د . فاضل السامرائي ، (2 /222 ، وما بعدها) .
42. ينظر: المرتجل، (ص: 158-159).

المصادر والمراجع

1. ابن الخشاب ، أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ، المرتجل في شرح الجمل ، تحقيق علي حيدر أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق ، دمشق ، 1972
2. ابن السراج ، ابو بكر محمد بن السري بن سهيل النحوي ، الاصول في النحو ، تحقيق عب الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، لبنان بيروت .
3. ابن الشجري ، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة ابو السعادات ، امالي ابن الشجري ، تحقيق الطناحي محمود محمد ، ط1، مكتبة الخانجي ، 1992.
4. ابن عصفور، علي بن المؤمن ، المقرب ، تحقيق أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري ، ط1 ، 1972،
5. ابن عقيل بهاء الدين ، المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق د.محمد كامل بركات ، ط1، دار الفكر ، دمشق .
6. ابن مالك ، بدر الدين محمد ابن الامام جمال الدين محمد بن مالك ، شرح ابن الناظم على الفية ابن مالك ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، 2000.
7. ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله ابن يوسف ابو محمد جمال الدين ، مغني اللبيب عن كتب الاعاريب ، تحقيق د.مازن مبارك و محمد علي حمد الله ،ط6، دار الفكر ، دمشق ، 1985.
8. أبو البهاء، حازم أحمد حسني خنفر ، إيناس الناس بتفاحة أبي جعفر النحاس ، وهو شرح على متن «التفاحة في النحو»، لأبي جعفر النحاس احمد بن محمد بن اسماعيل المرادي المصري .
9. الازدي الشمالي ، ابو العباس محمد بن يزيد بن عبد الاكبر المبرد ، المقتضب ، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
10. الاسدي الموصلي ، يعيش بن علي بن يعيش ابن ابي السرايا محمد بن علي ، شرح المفصل ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، 2001،
11. الاشموني ، علي بن محمد بن عيسى ، شرح الاشموني على الفية ابن مالك ، ط1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1998 .
12. الاندلسي ، ابو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق ودراسة رجب عثمان محمد ، ط1 ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1998 .
13. الاندلسي ، ابو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، تحقيق د.حسين هنداوي ، دار القلم ، دمشق ، 1997،

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

14. الاندلسي ، ابو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان اثير الدين ، البحر المحيط في التفسير ، تحقيق صدقي محمد جميل ، دار الفكر ، بيروت ، 1420.
15. الانصاري ، ابن هشام ، عبدالله بن يوسف بن احمد بن عبدالله ، المكتبة العصرية ، بيروت ، 1969.
16. الانصاري ، الأحوص بن محمد ، ديوان الاحوص ، جمع وتحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي ، مطبعة النعمان ، النجف الاشرف ، 1969.
17. البطليوسي ، ابو محمد عبدالله بن محمد بن السيد ، الحلل في شرح ابيات الجمل ، تحقيق يحيى مراد ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2003.
18. تمام حسان عمر ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ط5 ، عالم الكتب ، 2006.
19. التميمي البستي ، ابو حاتم محمد بن حبان بن احمد ، صحيح ابن حبان التقاسيم والانواع ، تحقيق محمد علي سونمز و خالص آي دمير ، ط1، دار ابن حزم ، بيروت ، 2012.
20. الجذامي ، ابن الصائغ ، محمد بن حسن بن سباع بن ابي بكر ابو عبدالله شمس الدين ، اللمحة في شرح الملحة ، تحقيق ابراهيم بن سالم الصاعدي ، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الاسلامية ، المدينة المنورة ، 2004،
21. الجرجاويّ الأزهري ، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2000.
22. الجوجري القاهري ، شمس الدين محمد بن عبدالمنعم ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق نواف بن جزاء الحارثي ، ط1 ، عمادة البحث العلمي بالجامغة الاسلامية ، المملكة العربية السعودية ، 2004.
23. الجياني الطائي ، ابن مالك ، محمد بن عبدالله ، شرح تسهيل الفوائد ، تحقيق عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، ط1، هجر للطباعة والنشر ، 1990.
24. الجياني الطائي ، جمال الدين ابو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك ، شرح الكافية الشافية ، تحقيق عبدالمنعم احمد هريدي ، ط1 ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، 1982 .
25. الجياني الطائي ، محمد بن عبدالله ابن مالك جمال الدين ، شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق د.عبدالرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون ، ط1، هجر للطباعة والنشر ، 1990.
26. حسين علي إبراهيم ، العامل والمعمول بين القبول والرد، ط1 ، دار النصر، مصر .
27. الحلبي المصري ، محمد بن يوسف بن احمد محب الدين ناظر الجيش ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد ، ط1، دار السلام للطباعة والنشر ، مصر ، 2007.
28. الخطيم ، ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق الدكتور ناصر الدين الاسدي ، دار صادر ، بيروت ، 1967 .
29. الدماميني ،محمد بدر الدين بن ابي بكر بن عمر ، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، تحقيق محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدى ، ط1، 1983.
30. الزجاجي ، ابو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق ، الجمل في النحو ، تحقيق علي توفيق الحمد ،ط1، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، 1984.
31. الزمخشري ، ابو القاسم محمود بن عمرو بن احمد ، المفصل في صنعة الاعراب ، تحقيق د.علي بو ملحم ، ط1، مكتبة الهلال ، بيروت 1993.
32. سيبويه ، ابو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء ، الكتاب ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، ط3، مكتبة الخانجي ، القاهر ، 1988.
33. السيرافي ابو محمد ، يوسف بن ابي سعيد الحسن بن عبدالله بن المرزبان ، شرح ابيات سيبويه ، دار المأمون للتراث ، وبيروت ، 1979م .
34. السيوطي ، عبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين ، شرح شواهد المغني ، لجنة التراث العربي ، 1996.
35. السيوطي ، عبدالرحمن بن ابي بكر جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق عبدالحميد الهنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر .
36. الشنقيطي ، احمد بن الامين ، الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، تحقيق محمد باسل عيون السود ، ط1، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1999.
37. عباس حسن ، النحو الوافي ، ط5 ، دار المعارف ، مصر .

DOI: https://doi.org/10.33193/JEAHS.23.2023.349
ISSN Online: 2709-071X
ISSN Print: 2709-0701
مجلة العلوم التربوية والإنسانية
Journal of Educational and Human Sciences
www.jeahs.com
Volume (23) May 2023
العدد (23) مايو 2023

38. الغامدي ، محمد سعيد صالح ربيع ، اللغة والكلام في التراث النحوي العربي ،مجلة عالم الفكر ، المجلد 34، العدد3، 2006.
39. الغامدي ، محمد سعيد صالح ربيع ، نظرية القرائن في التحليل اللغوي ،مجلة اتحاد الجامعات العربية للاداب ، المجلد 4، العدد2، الصفحات 283-319، 2007.
40. القرطبي ، ابو عبدالله محمد بن احمد الانصاري ، تفسير القرطبي الجامع لاحكام القران ، تحقيق احمد البردوني و ابراهيم اطفيش ، ط2، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1964.
41. القرطبي ابن مضاء ، احمد بن عبدالرحمن بن محمد ابو العباس ، الرد على النحاة ، ط1، دراسة وتحقيق الدكتور ابراهيم البنا ، دار الاعتصام ، 1399.
42. القيرواني الاندلسي القرطبي ، ابو محمد بن مكي بن ابي طالب حموش بن محمد بن مختار ،مشكل اعراب القران ، تحقيق د.حاتم صالح الضامن ، ط2، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1988.
43. المرادي . ابو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله . توضيح المقاصد والمسالك بشرح الفية ابن مالك ، تحقيق أ.د عبدالرحمن علي سليمان ، ط1 ، دار الفكر العربي ، 2001 .
44. الموصلي ، ابو الفتح عثمان بن جني ، المحتسب في تبيين شواذ القراءات والايضاح عنها ، تحقيق علي النجدي ناصف ، عبدالحليم النجار ، عبدالفتاح اسماعيل شلبي ، 1969.
45. النجار ، محمد عبدالعزيز ، ضياء السالك الى اوضح المسالك ، ط1، مؤسسة الرسالة ، 2001.
46. الهمداني المصري ، ابن عقيل ، عبدالله بن عبد الرحمن العقيلي ، شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، تحقيق محي الدين عبدالحميد ، ط20 ، دار التراث ، القاهرة ، 1980.
47. الوردي ، زين الدين ابو حفص عمر بن مظفر ، شرح الفية ابن مالك المسمى "تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة" ، تحقيق ودراسة الدكتور عبدالله بن علي الشلال ، ط1، مكتبة الرشيد ، الرياض المملكة العربية السعودية ، 2008.
48. اليماني ، عبد الرحمن بن يحيى المعلمي ، معجم الشواهد الشعرية ، تحقيق محمد عزيز شمس وراجعه محمد أجمل الاصلاحي ، ط1، دار عالم الفوائد للنشر ، 2012.